

أثر كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار ورأس المال - دراسة مقارنة بين جامعة إدلب ومديرية صحة إدلب

محمد البكور*، د. نور الدين غفير**، د. حسام الأحمد***

*طالب دراسات عليا (ماجستير)- قسم إدارة الاعمال- كلية العلوم الإدارية-جامعة إدلب.

**الأستاذ المساعد - قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية -جامعة إدلب.

***الأستاذ المساعد - قسم إدارة الاعمال- كلية العلوم الإدارية -جامعة إدلب.

ملخص

يهدف البحث إلى التعرف على أثر كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة المخاطر المالية - مخاطر الاستثمار ومخاطر رأس المال - دراسة مقارنة في كل من جامعة إدلب ومديرية صحة إدلب، حيث يتكون مجتمع البحث من العاملين في الجانب المالي في جامعة إدلب ومديرية صحة إدلب، وتوصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- يوجد أثر لدراسة كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار على جامعة إدلب وعلى مديرية صحة إدلب، كما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كل من كفاءة نظم المعلومات المالية وفاعلية إدارة مخاطر الاستثمار.

- لا يوجد أثر لدراسة كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر رأس المال على جامعة إدلب وعلى مديرية صحة إدلب، كما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كل من كفاءة نظم المعلومات المالية وفاعلية إدارة مخاطر رأس المال.

1- مقدمة

تتطلع معظم المؤسسات اليوم إلى تحقيق النجاح والتفوق والتميز في جميع عملياتها وأنشطتها وتتسابق من أجل زيادة كفاءة أدائها وفعاليتها، وبالتالي تحقيق أهدافها وغاياتها، كما تواجه المؤسسات العديد من التغيرات والتحديات، ودعت هذه التحديات إلى تغيير أساليبها التقليدية التي لا تتناسب مع ما تواجهه المؤسسات من تحديات، وتبني نظم حديثة تمكن المؤسسة من التعامل مع التحديات التي تواجهها والتغلب عليها لتحقيق مستوى الأداء الأفضل.

ولعل استخدام المؤسسات لنظم المعلومات ذات الكفاءة والفعالية من شأنه أن يحقق تطلعاتها، فقد تزايد الاهتمام بهذه النظم لما له من أثر مهم وحاسم في تطوير المؤسسات، حيث توفر كافة المعلومات المناسبة في الأوقات الأكثر ملاءمة لمختلف المستويات الإدارية، وذلك لدعم جميع المهام والوظائف بالإضافة إلى تحسين وتطوير حركة تدفق المعلومات بين تلك المستويات، وكل ذلك من شأنه أن ينعكس إيجابياً على أدائها الإجمالي عامة والمالي خاصة.

كما تواجه مختلف المنظمات مخاطر عديدة عند ممارسة أعمالها، مما يؤدي إلى تعرض هذه الأعمال إلى العديد من الأزمات، تتمثل عموماً في حالة عدم التأكد، ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه الإدارة هو تحديد مقدار حجم عدم التأكد الذي تقبل به لتستطيع بموجبه بلوغ أهدافها الاستراتيجية المسطرة مسبقاً، إن عدم التأكد بالأساس يمثل حالتين هما الفرص المتاحة والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة باحتمالية تؤدي لنجاح المؤسسة أو فشلها، لذلك فإن اعتماد المدخل الاستراتيجي لإدارة المخاطر يمثل أحد الوسائل التي تعمل على تقليل تعرض المنظمات لمثل هذه المخاطر.

ولذا يمكن القول إن عملية قياس مقدار عدم التأكد وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها المؤسسة، هو دور ما يسمى بإدارة المخاطر حيث تسهم في تمكين الإدارة

المالية للتعامل مع ما يمكن أن تتعرض له المؤسسة من مخاطر وصعوبات في المستقبل من خلال نظم المعلومات المالية.

2- أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من النقاط التالية:

- 1- دراسة كفاءة تطبيق وممارسة نظم المعلومات المالية لدى عينة البحث.
- 2- إبراز أهمية ودور إدارة المخاطر المالية لدى عينة البحث.
- 3- المساهمة بأظهار أهمية تطبيق نظم المعلومات المالية في المؤسسات لمحاولة تجنب المخاطر المالية التي قد تقع فيها.

3- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- 1- التعرف على واقع كفاءة نظم المعلومات المالية.
- 2- التعرف على فاعلية المؤسسات في التعامل مع المخاطر المالية.
- 3- الوصول لعلاقة أثر كفاءة نظم المعلومات المالية في إدارة المخاطر المالية.

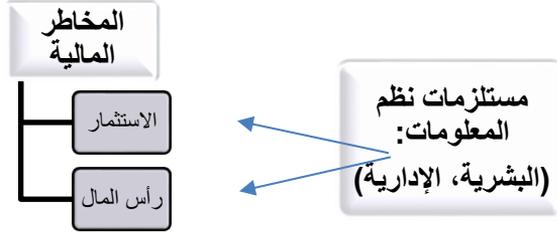
4- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على اختبار الفرضيات بين المتغير المستقل "كفاءة نظم المعلومات المالية" والمتغير التابع "فاعلية إدارة المخاطر المالية".

الفرضية الرئيسية: عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة المخاطر المالية المتمثلة بكل من (الاستثمار، رأس المال) عند دراسة البحث بكل من جامعة إيلب ومديرية صحة إيلب ويتفرع عنها ما يلي:

- 1- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار.

2- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر رأس المال.



5- حدود البحث:

1- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة التطبيقية على كل من جامعة إيلب ومديرية صحة إيلب.

2- الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة في الفترة من الشهر/1/ للعام 2019م وحتى الشهر/9/ من العام 2020م.

3- الحدود الفنية: تقتصر دراسة كفاءة نظم المعلومات المالية على المتغيرين الفرعيين المستلزمات البشرية والمستلزمات الإدارية معاً، كما تقتصر دراسة فعالية إدارة المخاطر المالية على المتغيرين الفرعيين مخاطر الاستثمار ومخاطر رأس المال كل على حدة.

6- مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث: العاملون بالجانب المالي لكل من (جامعة إيلب ومديرية الصحة في إيلب) وقد بلغ عددهم (48).

عينة البحث: تم المسح الشامل للشريحة المستهدفة والبالغ عددها (48) فرداً، موزعين على مديرية صحة إيلب وعددها (24) استبانة، وجامعة إيلب وعددها (24) استبانة.

7- الدراسات السابقة التي تناولت نظم المعلومات المالية وإدارة المخاطرة:

بعد البحث والمراجعة، نعرض بإيجاز رسالتي دكتوراه عن موضوع كفاءة نظم المعلومات المالية وإدارة المخاطر، كما يلي:

1- دراسة: خدومة الوردى، دور المبتكرات المالية في مواجهة المخاطر المالية وتحقيق استقرار المؤسسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه - جامعة الحاج لخضر - الجزائر، 2015م.

أوضحت الدراسة أن الأدوات المالية المبتكرة لها فعالية عندما يتعلق الأمر بتغطية المخاطر المالية أي ما يسمى باستراتيجية التغطية أو التحوط خاصة إذا تم استخدامها من طرف المؤسسة الاقتصادية بكفاءة وفعالية وهذا ما يتطلب أمرين مهمين هما:

القراءة الجيدة للمخاطر المتوقعة في المحيط الاقتصادي، التحكم الجيد في آليات الأدوات المالية المبتكرة.

إذا تعلق الأمر بالمضاربة أي الاستثمار في هذه الأدوات بغرض تحقيق مكاسب من جراء التقلبات السعرية تحقق مكاسب أحياناً تكون كبيرة لكن ذلك يكون عادة في الفترات الاقتصادية التي تعرف استقراراً، لكن عندما يتعلق الأمر في الفترات التي تعرف عدم الاستقرار فإنه قد ينجم عن ذلك مخاطر جديدة غير متوقعة.

وتم استخلاص النتائج التالية:

- إن انتشار الابتكارات المالية ومدى تعقيد النماذج الرياضية التي تحكمها ليس معياراً للحكم على مدى نجاحها وفعاليتها في التحوط من المخاطر المالية بل المعيار الحقيقي لتقييم هذه المبتكرات المالية هو كفاءة الوساطة المالية، حيث يمكنها تحسين الكفاءة من خلال توسيع الفرص المتاحة لتقاسم المخاطر، عن طريق خفض تكاليف المعاملات وخفض تكاليف عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة.

- تقوم الهندسة المالية بتنفيذ الابتكارات المالية، وذلك لتحقيق أغراض التغطية من المخاطر المالية لذا تعتبر الابتكارات المالية حلاً لمشاكل الهندسة المالية، بمعنى أن الابتكارات المالية هي المنتج النهائي للهندسة المالية.

2- دراسة: عبد الحي محمد، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، اطروحة دكتوراه بجامعة حلب، 2014م.

ركزت الدراسة على تقديم منتجات مالية لمعالجة مشاكل التمويل ومخاطرة من جهة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالهندسة المالية الكيفية أو النوعية، بالإضافة إلى تقديم نماذج كمية لقياس حجم المخاطر التي يمكن أن تعترض النشاط المالي والمصرفي وتسعير المنتجات المالية من جهة أخرى، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالهندسة المالية الكمية، وقد تم تناول موضوع إمكانية استخدام بعض تقنيات الهندسة المالية المطبقة في المصارف التقليدية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

تم اختيار التقنيات الأبرز والأهم في مجال إدارة المخاطر المصرفية، والعائد على رأس المال المعدل بالخطر، واختبارات الضغط، بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار والسلامة المالية.

كما توصلت الأطروحة إلى أن التقنيات المستخدمة في المصارف التقليدية آفة الذكر، تحتاج إلى إجراء العديد من التعديلات الجوهرية والشكلية عليها لتتناسب مع طبيعة العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

وتبين أنه بالإمكان هندسة نماذج كمية وبنائها بالاستناد إلى محددات الهندسة المالية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

8- المبحث الأول: كفاءة نظم المعلومات المالية

أولاً: مفهوم الكفاءة وقياسها:

عرف ذنبيات (الذنيبات، 2010م، ص29) الكفاءة بأنها: تعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات، أي تحقيق الأهداف بأقل تكلفة، وهذا يعني تعظيم المخرجات باستخدام نفس القدر من الموارد المحددة أو تقليل المدخلات لتحقيق القدر المحدد من المخرجات.

كما أن الكفاءة هي القيام بتوفير المعلومات المالية بتكلفة معقولة ومناسبة، بحيث تفوق منافع المعلومات تكلفة الحصول عليها، والكفاءة نسبية قد ترتفع أو تنخفض، وتُقاس بنسبة المخرجات إلى المدخلات، أو نسبة المنفعة إلى التكلفة، حيث يشير مفهوم الكفاءة إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق قيمة مضافة، ويمكن قياسها من خلال الصيغة الرياضية التالية: (دباغية، 2011م، ص62)

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \text{الكفاءة} = \frac{\text{المنفعة}}{\text{التكلفة}}$$

وبالتالي فإن كفاءة نظم المعلومات المحاسبية تقاس من خلال المنافع المكتسبة نتيجة لاستخدام مخرجات النظام المحاسبي مقارنة بالتكاليف التي يتم التضحية بها لبناء النظام المحاسبي وتصميمه وتشغيله.

ثانياً: مفهوم نظم المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه: مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها بعضاً على نحو منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم. (عبد الرزاق، 2003م، ص18)

ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية: (Kieso, 2001, p38)

1- المدخلات: وهي عبارة عن الأحداث والمعطيات الخام التي يتم إدخالها للنظام بغية معالجتها.

2- المعالجة: وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية والمنطقية، التي تجرى على المدخلات بغرض إعدادها وتجهيئتها للمرحلة الثالثة من النظام.

3- المخرجات: وهي عبارة عن المعلومات والنتائج الصادرة من النظام بعد أن تنتهي المعالجة المناسبة للبيانات المدخلة.

ثالثاً: ماهية البيانات والمعلومات المالية:

1- تعريف البيانات:

عرفت البيانات على أنها: "ملاحظات غير مهضومة، وحقائق غير مصقولة، تظهر في أشكال مختلفة... الخ". (عليان، 2010م، ص95)

وعرفت أيضاً على أنها: عبارة عن تدفقات لحقائق خام (أولية) تعبر عن أحداث معينة مثل تعاملات منظمة الأعمال. (مرسي، 2005م، ص16)

مراحل تحويل البيانات إلى معلومات:

تخضع البيانات لمجموعة من العمليات التشغيلية لتحويلها إلى معلومات قد تكون بسيطة أو معقدة، عن طريق إحدى العمليات التالية المستقلة أو عن طريق مجموعة منها: (مناصيرية، 2004م، ص27) (الحصول على بيانات وتسجيلها، مراجعة البيانات، التصنيف، الفرز، التخفيض، العمليات الحسابية والمنطقية، التخزين، الاسترجاع، إعادة الإنتاج، توزيع واتصال).

2- مفهوم المعلومات المالية:

يقصد بالمعلومات، كل أشكال المعرفة التي يتم توصيلها وتتعلق بحقيقة معينة أو حدث بذاته، أو هي المعارف التي نحصل عليها من خلال عمليات الاتصال والبحوث والتعليم وغيرها من مصادر المعرفة والثقافة والعمل. (المصري، 2008م، ص205)

كما عرفت المعلومات بأنها البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها لتقديم معنى للمستخدم، ويحتاج المستخدمون إلى معلومات لاتخاذ قرارات أو لتطوير عملية اتخاذ القرار، وكقاعدة عامة، يمكن للمستخدمين اتخاذ القرارات الأفضل، كلما زادت كمية ونوعية المعلومات". (ستينبارت، 2009م، ص25)

أما المعلومات المالية فتعرف بأنها المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات. (مكاوي، 2009م، ص7)

ويرى هندريكسن أن المعلومات المالية هي البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها، وتؤدي إلى تخفيض عدم التأكد، وتوصل رسالة إلى متخذ القرار تكون قيمتها أعلى من تكلفتها، ومن المحتمل أنها تستدعي استجابة متخذ القرار. (هندريكسون، 1990م، ص123)

9- المبحث الثاني: فاعلية إدارة المخاطر المالية

أولاً: مفهوم الفاعلية وقياسها:

تعرف الفاعلية: بأنها تحقيق الأهداف المرسومة للبرامج أو الأنشطة أو تحقيق التأثير المطلوب. (الذنيبات، 2010م، ص29)

وبحسب الشيرازي تتحدد فعالية نظام المعلومات المالية بمدى ملائمة المعلومات المالية في اتخاذ القرار. (الشيرازي، 2009م، ص426)

تعد مقاييس الفاعلية مقاييس متغيرة تبعاً للظروف والمؤثرات البيئية المحيطة. (دباغية، 2011م، ص62)

ويعبر عنها رياضياً:

الأهداف المحققة

الفاعلية = —————

الأهداف المخططة

ثانياً: إدارة المخاطر المالية:

تعرف إدارة المخاطر: بأنها العملية التي يتم من خلالها التأكد بأن الأحداث غير المرغوبة (والمتعلقة بالأمور التي يترتب عليها خسائر) لا تحدث. (David Murphy,) (2008, P46)

وتعرف إدارة المخاطر المالية: بأنها التحديد والتحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع. (الراوي، 2009م، ص10)

ويمكن تحديد إدارة المخاطر المالية بأنها: (الشيخ، 2008م، ص125)

- 1- ترتبط مباشرة بهدف المؤسسة وهو استمرارية المؤسسة وبقائها بالحالة الأمثل.
- 2- ترتبط مباشرة بالقرارات المالية بالمؤسسة والتي تمثل المصادر الرئيسية لأجل:

أ- توليد التدفقات النقدية بالمؤسسة بما يحقق إيراداً جيداً يضمن بقاء المؤسسة واستمرارها.

ب- إدارة مخاطر التدفقات النقدية بما يحافظ على أصول المؤسسة، من دون ضياع العائد المتوقع أو تآكل الأصول.

3- تساعد على تحقيق الربط المباشر بين مفهوم المخاطر المالية بالمؤسسة وبين أدوات القياس لها وبين الهدف من إدارتها.

ثالثاً: مخاطر الاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه ذلك "القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها في الحصول على وسائل الإنتاج، ويظهر قرار الاستثمار من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين المبلغ المخصص لكل عنصر من عناصر الأصول دون زيادة تؤدي إلى تبديد الأموال من دون نقص يؤدي إلى توقف الإنتاج. (مفلح، 2008م، ص30)

مخاطر القرار الاستثماري: (شبيب، 2009م، ص17) إن القرار الاستثماري هو ذلك الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين وهو اختيار بوعي يقوم على التدبير والحساب في الغاية والوسيلة، إن الأصل في القرار هو عدم التأكد الناتج عن وجود مناهج وبدائل متعددة، ولذلك يعد اتخاذ القرار العملية الحرجة في الإدارة، ويجد المستثمر متخذ القرار نفسه وسط ثلاثة ظروف هي:

1- حالة التأكد: الذي هو الظرف المثالي لاتخاذ القرار لمعرفته بالبدائل المتاحة والظروف المحيطة بها والنتائج عنها والأهداف التي ينشدها المستثمر.

2- حالة المخاطرة: والتي يكون عندها متخذ القرار على بينة بالمعلومات الجزئية وغير الكاملة عند تقدير احتمال تحقق النتائج.

3- حالة عدم التأكد: وهي حالة عدم توفر المعلومات عن الاحتمالات والبدائل ونتائجها وتوزيعاتها الاحتمالية وهنا يعتمد اتخاذ القرار على طبيعة التخمينات التي بموجبها يتم تقدير العوائد المستقبلية، ويستند القرار الاستثماري على مفهوم المستثمر الرشيد الذي يعتمد الأسلوب العلمي في اتخاذ القرارات الاستثمارية الاقتصادية، أي يتسم القرار بالقدرة على الاستخدام الأمثل للموارد النادرة من خلال الحصول على أكبر عائد ممكن على الاستثمار وبأقل درجة مخاطر.

رابعاً: مخاطر رأس المال:

يعرف رأس المال بأنه النقود أو غيرها من الممتلكات التي يملكها الأفراد أو المنشآت، ويستخدم رأس المال بهدف تأسيس مؤسسة أو شركة، أو لاستثماره في مجالات متنوعة.

ويعرف بأنه حقوق الملكية في المنشأة، أو صافي الأصول وبصورة أخرى هو الحصة المتبقية من أصول المنشأة بعد أن يتم طرح كافة الالتزامات. (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2011م، ص126)

مخاطر رأس المال: (مطر، 2009م، ص306)

عند تحديد تركيبة رأس المال المستثمر التي تجعل التكلفة المتوسطة أو المرجحة للأموال عند حدها الأدنى في تجاوز المخاطر لا بد من توفر معلومات أساسية:

1- مصادر التمويل المتاحة وتكلفة التمويل من كل مصدر.

2- القيود المفروضة على أي مصدر سواء من حيث الكمية، أم من حيث وزنها النسبي في الهيكل الإجمالي لرأس المال والمنصوص عليها ضمن السياسات المالية التي تتبناها كنسبة الرفع المالي مثال، وسياسة توزيع الأرباح ... ألخ.

3- معدل العائد الداخلي المتوقع على الاستثمار من المشروع الذي سيتم تمويله.

حيث يُعدُّ رأس المال من المُنتجات الخاصّة بالعمل البشريّ: فهو نوع من أنواع رؤوس الأموال، مثل المباني، والآلات، وغيرها من إنتاج الإنسان، ويتأثر بالانخفاض: إذ يؤدي استمرار استهلاكه إلى انخفاض قيمته، ويقبل التدمير: حيث من الممكن تدمير المنتجات الرأسمالية كافة بسبب الاستخدام الدائم لها، مثل انتهاء العمر الافتراضي للآلات والمركبات المستخدمة في الشركة.

10 - أداة وخصائص البحث:

10-1 - أداة البحث:

تم اعتماد الاستبانة كأداة للبحث كونها من الأدوات الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف البحث، إضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات المالية نظراً لتحفظ العاملين بالمجال المالي، ولذا تم تصميم الاستبيان اعتماداً على ما يلي:

10-1-1- الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع نظم المعلومات

المالية أو متغيراتها من مستلزماتها البشرية والإدارية.

10-1-2- الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع المخاطر المالية أو

متغيراتها من مخاطر الاستثمار ورأس المال.

10-1-3- جمعت البيانات بواسطة استبانة صممت لتغطي متغيرات البحث وأبعاده، وتتألف من ثلاثة أقسام مرتبة وفق الآتي:

10-1-3-1- القسم الأول: بيانات عامة وتتضمن الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والمتمثلة في: (العمر، المؤهل العلمي، تخصص العمل، سنوات الخبرة).

10-1-3-2- القسم الثاني: يمثل المتغير المستقل الأول، كفاءة نظم المعلومات المالية وتقسّم إلى محورين يمثلان المستلزمات التالية:

10-1-3-2-1- المحور الأول: يتألف من الأسئلة المتعلقة بمتغير المستلزمات البشرية، حيث بلغت عدد الأسئلة في هذا المتغير (5) أسئلة.

10-1-3-2-2- المحور الثاني: يتألف من الأسئلة المتعلقة بمتغير المستلزمات الإدارية، حيث بلغت عدد الأسئلة في هذا المتغير (5) أسئلة.

10-1-3-3- القسم الثالث: يمثل المتغير التابع، فاعلية إدارة المخاطر المالية وتقسّم إلى محورين يمثلان المخاطر المالية التالية:

10-1-3-3-1- المحور الأول: يتألف من الأسئلة المتعلقة بمتغير مخاطر الاستثمار، حيث بلغت عدد الأسئلة في هذا المتغير (5) أسئلة.

10-1-3-3-2- المحور الثاني: يتألف من الأسئلة المتعلقة بمتغير مخاطر رأس المال، حيث بلغت عدد الأسئلة في هذا المتغير (5) أسئلة.

10-2- صدق وثبات الأداة المستخدمة:

تم التأكد من أن الاستبانة المعدة لهذا البحث صالحة للقياس، وأنها تضمنت كل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل، وبأن فقراتها ومفرداتها واضحة لكل من يستخدمها، وفق التالي:

10-2-1- الصدق الظاهري:

تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين للتعرف على مدى صدقه في قياس ما وضع من أجله، وبلغ عدد المحكمين لاستبيان هذا البحث (5) محكمين من كلية العلوم الإدارية في جامعة إدلب، واستناداً إلى آراء المحكمين تم تعديل وحذف بعض العبارات وإعادة صياغة بعضها وإضافة عبارات أخرى لتكون بصورتها النهائية.

10-2-2- ثبات أداة القياس (الموثوقية): reliability

تم إجراء اختبار الثبات على عينة البحث باستخدام معامل (الفا كرو نباخ) حيث يقصد بثبات أداة قياس الاتساق الداخلي بين عباراتها ويتضمن كلاً من: استقرار المقياس بأن يتم الحصول على نفس النتائج إذا قيس المتغير مرات متتالية، والموضوعية أي أن يتم الحصول على ذات الدرجة بغض النظر عن الشخص الذي يطبق الاختبار أو الذي قام بتصميمه.

إن قيمة الفا كرو نباخ تتراوح بين (0-1) وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب أن لا يقل الحد الأدنى لقيمة المعامل عن (0.70)، وعند تحليل الاستبانة تبين لنا القيم التالية:

المحور	قيمة Alpha
المتغير المستقل نظم المعلومات المالية	0.856
المتغير التابع فاعلية إدارة المخاطر المالية	0.711

وهي قيمة مرتفعة تشير لدرجة ثبات جيدة جداً يتمتع بها المتغير الأول والثاني والاستبانة عموماً وهي صالحة لقياس ما أعدت له.

10-3-3- ثانياً: خصائص البحث:

نتناول في هذا الفصل الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث، استناداً إلى إجاباتهم عن الأسئلة الواردة في الاستبانة ضمن فقرة المعلومات العامة، من حيث العمر والتحصيل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخبرة العملية وذلك على النحو التالي:

10-3-1- توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية:

يوضح الجدول رقم (1) توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية، وذلك من خلال النسب المئوية.

الجدول رقم (1): توزيع مفردات العينة وفق الفئة العمرية

الفئة العمرية	من 20 حتى	من 30 حتى	من 40 حتى	من 50 فأكثر	المجموع
عينة البحث	جامعة إدلب	جامعة إدلب	جامعة إدلب	جامعة إدلب	صحة إدلب
النسبة %	41.7	37.5	12.5	8.3	4.2
	20.8	54.2	20.8		100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أعلاه أن فئة ما دون 29 عام هم بالمرتبة الأولى لدى جامعة إدلب بنسبة (41.7%)، وأن فئة من 30 حتى 39 عام هم بالمرتبة الأولى لدى مديرية صحة إدلب بنسبة (54.2%)، حيث يلاحظ الباحثون ارتفاع فئة الشباب بعدد العاملين في المجال المالي لجامعة إدلب ومديرية صحة إدلب، وذلك لاعتبار أن المؤسسات حديثة العهد.

10-3-2- توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2) توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي، وذلك من خلال النسب المئوية.

الجدول رقم (2): توزيع مفردات العينة وفق المؤهل العلمي

المجموع	ماجستير		دبلوم		إجازة جامعية		معهد		ثانوية		الفئة العمرية
	صحة إدلب	جامعة إدلب	صحة إدلب	جامعة إدلب	صحة إدلب	جامعة إدلب	صحة إدلب	جامعة إدلب	صحة إدلب	جامعة إدلب	عينة البحث
100 %	12.5	-	4.2	4.2	50.0	37.5	20.8	58.3	12.5	-	النسبة %

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أعلاه أن من يحملون الإجازة الجامعية يحتلون المرتبة الأولى لدى مديرية صحة إدلب فقد بلغت نسبتهم (50%)، وأن من يحملون شهادة المعهد هم في المرتبة الأولى لدى جامعة إدلب بنسبة (58.3%)، يلاحظ الباحثون ارتفاع نسبة شهادة المعهد للعاملين في القطاع المالي بجامعة إدلب لارتفاع عدد أمناء الصناديق لديهم، وارتفاع نسبة شهادة الإجازة الجامعية للعاملين في القطاع المالي لمديرية صحة إدلب لارتفاع عدد المحاسبين لديهم.

10-3-3- توزيع مفردات العينة حسب تخصص العمل:

يوضح الجدول رقم (3) توزيع مفردات العينة حسب تخصص العمل، وذلك من خلال النسب المئوية.

الجدول رقم (3): توزيع مفردات العينة وفق تخصص العمل

النسبة %	عينة البحث	تخصص العمل	النسبة %	عينة البحث	تخصص العمل
8.3	جامعة إدلب	أمين مستودع	8.3	جامعة إدلب	إدارة مالية
20.8	صحة إدلب		16.7	صحة إدلب	
12.5	جامعة إدلب	مشتريات	8.3	جامعة إدلب	محاسب
16.7	صحة إدلب		25	صحة إدلب	
29.2	جامعة إدلب	أعمال أخرى	33.3	جامعة إدلب	أمين
12.5	صحة إدلب		8.3	صحة إدلب	صندوق

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن العاملين كأمناء للصناديق في جامعة إدلب يحتلون المرتبة الأولى بنسبة (33.3%)، وأن العاملين كمحاسبين هم في المرتبة الأولى في مديرية صحة إدلب بنسبة (25%)، ويعود ذلك لاعتماد جامعة إدلب على الواردات الذاتية عبر تحصيل الأقساط من الطلبة، والتزام مديرية صحة إدلب بتقديم تقارير باستمرار للممول الخارجي.

10-3-4- توزيع مفردات العينة حسب القدم الوظيفي (سنوات الخبرة):

يوضح الجدول رقم (4) توزيع مفردات العينة حسب القدم الوظيفي، وذلك من خلال النسب المئوية.

الجدول رقم (4): توزيع مفردات العينة وفق القدم الوظيفي

النسبة %	عينة البحث	تخصص العمل	النسبة %	عينة البحث	تخصص العمل
8.3	جامعة إدلب	من 15 حتى	33.3	جامعة إدلب	ما دون 5 سنوات
4.2	صحة إدلب	19	33.3	صحة إدلب	
4.2	جامعة إدلب	من 20 حتى	29.2	جامعة إدلب	من 5 حتى 9
-	صحة إدلب	24	41.7	صحة إدلب	
8.3	جامعة إدلب	من 25 فأكثر	16.7	جامعة إدلب	من 10 حتى
-	صحة إدلب		20.8	صحة إدلب	14

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

يتضح من الجدول السابق أن فئة العاملين (مادون 5) سنوات يحتلون المرتبة الأولى بجامعة إدلب بنسبة (33.3%)، وأن فئة العاملين (5حتى9) سنوات يحتلون المرتبة الأولى لدى مديرية صحة إدلب بنسبة (41.7%)، وهي قيم متناسبة مع فئة أعمار العاملين لدى جامعة إدلب ومديرية صحة إدلب.

11- تحليل واختبار الفرضيات

11-1- مقياس الاستبيان:

تم اختيار مقياس لكرت الخماسي لأنه من المقاييس المتوازنة في درجاتها، إذ يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار بمدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح، وقد قسمت الإجابات على النحو التالي:

الجدول رقم (5): مقياس تحديد الأهمية النسبية

الاهمية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

تم اختبار الفرضية من خلال تحليل البيانات، التي تم جمعها بواسطة الاستبانة، وقام الباحث بتحليل البيانات باستخدام الحاسوب وبرنامج إحصائي (SPSS18)، وقد اعتمد الباحث على الإحصاء الوصفي والتحليلي، للوصول إلى النتائج عند مستوى ثقة (0.05) وتضمنت هذه الفرضية عشرين فقرة تتعلق بأثر كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة المخاطر المالية.

11-2- اختبار الفرضيات بدراسة مقارنة بين جامعة إدلب ومديرية صحة

إدلب:

11-2-1- اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على:

(H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات

المالية في فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار.

لتحديد فيما إذا كان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية أم لا فقد تم إجراء تحليل الانحدار لكفاءة نظم المعلومات المالية باعتبارها متغيرات مستقلة، مع المتغير التابع (مخاطر الاستثمار) وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (6): معنوية ومعالم نموذج الانحدار لنظم المعلومات المالية/مخاطر الاستثمار

عينه البحث	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة F	المعنوية Sig	قيمة T	B ⁰	B ¹	المعنوية Sig
الجامعة	0.36	0.13	14.64	0.000	3.82	0.28	0.36	0.000
الصحة	0.28	0.08	8.52	0.004	2.92	0.38	0.28	0.004

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (6) نوضح التالي:

عند دراسة أثر كفاءة نظم المعلومات المالية على مخاطر التمويل لقيم استبيان جامعة إدلب تبين لنا، أن قيمة **Sig (F) (0.000)** وهي أصغر من **(0.05)**، كما أن قيمة **(T)** المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة لكفاءة نظم المعلومات المالية كمتغير مستقل بلغت **(3.82)**، وهي أكبر من قيمة **(T)** الجدولية، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار، وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة: بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار عند مستوى دلالة **(5%)**، كما بلغت معامل **(R)** والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بكفاءة نظم المعلومات المالية، والمتغير التابع المتمثل بمخاطر الاستثمار **(36%)**، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة متوسطة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتبين قيمة معامل التحديد **(R²)** بأن المعلومات التي توفرها كفاءة نظم المعلومات المالية تفسر ما نسبته **(13%)** من التحسن لتعزيز فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار، وهي قيمة منخفضة نسبياً.

وعند دراسة أثر كفاءة نظم المعلومات المالية على مخاطر الاستثمار لقيم استبيان مديرية صحة إدلب تبين لنا، أن قيمة **Sig (F) (0.004)** وهي أقل من **(0.05)**، كما أن

قيمة (T) المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة لكفاءة نظم المعلومات المالية كمتغير مستقل بلغت (2.92)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار، وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة: بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار عند مستوى دلالة (5%)، كما بلغت معامل (R) والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بكفاءة نظم المعلومات المالية، والمتغير التابع المتمثل بمخاطر الاستثمار (28%)، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتبين قيمة معامل التحديد (R²) بأن المعلومات التي توفرها كفاءة نظم المعلومات المالية تفسر ما نسبته (8%) من التحسن لتعزيز فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار، وهي قيمة منخفضة.

11-2-2- اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على:

(H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر رأس المال.

لتحديد فيما إذا كان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية أم لا فقد تم إجراء تحليل الانحدار لكفاءة نظم المعلومات المالية بوصفها متغيرات مستقلة، مع المتغير التابع (مخاطر رأس المال) وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (7): معنوية ومعالم نموذج الانحدار لنظم المعلومات المالية/مخاطر رأس المال

المعنوية Sig	B ¹	B ⁰	قيمة T	المعنوية Sig	قيمة F	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	عينة البحث
0.094	0.17	0.18	1.69	0.094	2.86	0.03	0.17	الجامعة
0.331	-0.10	-0.11	-0.97	0.331	0.95	0.01	0.10	الصحة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

بالرجوع إلى الجدول السابق رقم (7) نوضح التالي:

عند دراسة أثر كفاءة نظم المعلومات المالية على مخاطر السيولة لقيم استبيان جامعة إدلب تبين لنا، أن قيمة **Sig (F) (0.094)** وهي أكبر من **(0.05)**، كما أن قيمة **(T)** المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة لكفاءة نظم المعلومات المالية كمتغير مستقل بلغت **(1.69)**، وهي أصغر من قيمة **(T)** الجدولية، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر رأس المال، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة: بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة عند مستوى دلالة **(5%)**، كما بلغت معامل **(R)** والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بكفاءة نظم المعلومات المالية، والمتغير التابع المتمثل بمخاطر رأس المال **(17%)**، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتبين قيمة معامل التحديد **(R2)** بأن المعلومات التي توفرها كفاءة نظم المعلومات المالية تفسر ما نسبته **(3%)** من التحسن لتعزيز فاعلية إدارة مخاطر رأس المال، وهي قيمة منخفضة.

وعند دراسة أثر كفاءة نظم المعلومات المالية على مخاطر السيولة لقيم استبيان مديرية صحة إدلب تبين لنا، أن قيمة **Sig (F) (0.331)** وهي أكبر من **(0.05)**، كما أن

قيمة (T) المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة لكفاءة نظم المعلومات المالية كمتغير مستقل بلغت (-0.97)، وهي أصغر من قيمة (T) الجدولية، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر رأس المال، وبالتالي رفض الفرضية البديلة القائلة: بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر رأس المال عند مستوى دلالة (5%)، كما بلغت معامل (R) والتي توضح قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل المتمثل بكفاءة نظم المعلومات المالية، والمتغير التابع المتمثل بمخاطر رأس المال (10%)، وهذه القيمة تدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتبين قيمة معامل التحديد (R²) بأن المعلومات التي توفرها كفاءة نظم المعلومات المالية تفسر ما نسبته (1%) من التحسن لتعزيز فاعلية إدارة مخاطر رأس المال، وهي قيمة منخفضة جداً.

12- النتائج والتوصيات

12-1- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي للاستبيان باستخدام برنامج spss إلى النتائج التالية:

12-1-1- إن العدد الأكبر من أعمار العاملين لدى جامعة إدلب هم من شريحة العمر ما دون 29 عاماً، وإن العدد الأكبر من الأعمار لدى مديرية صحة إدلب من شريحة العمر من 30-39 عاماً.

12-1-2- إن العدد الأكبر من العاملين في القطاع المالي لجامعة إدلب هم من حملة شهادة المعهد، وإن العدد الأكبر من أعداد العاملين لدى مديرية صحة إدلب هم من حملة الإجازة الجامعية.

12-1-3- إن العدد الأكبر من الوظائف بجامعة إدلب هو لأمناء الصناديق، فيما كان العدد الأكبر من الوظائف لدى مديرية صحة إدلب هو للمحاسبين، مع وجود

ضعف بعدد العاملين لدى الإدارة المالية بجامعة إدلب، وتوفر عدد جيد من العاملين بالقسم المالي لدى مديرية صحة إدلب.

12-1-4- إن عدد سنوات الخبرة من شريحة (5-9) سنوات هم الأكثر عدداً في مديرية صحة إدلب، فيما كان عدد سنوات الخبرة من شريحة ما دون 5 سنوات بجامعة إدلب، وهو دليل على توفر خبرات أكثر لدى مديرية صحة إدلب.

12-1-5- يؤثر تطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر الاستثمار بجامعة إدلب ومديرية صحة إدلب، ويعود وجود الأثر لضرورة توفر كوادر بشرية وأنظمة إدارية جيدة كي تستطيع تحقيق استثمارات إضافية إيجابية.

12-1-6- لا يؤثر تطبيق كفاءة نظم المعلومات المالية في فاعلية إدارة مخاطر رأس المال بجامعة إدلب ومديرية صحة إدلب، لعدم توفر الخبرات البشرية الكافية وعدم وجود أنظمة إدارية تسمح بحماية وتعزيز رأس المال.

12-1-7- يوجد علاقة ارتباط طردية موجبة متوسطة بنسبة 36% بين كفاءة نظم المعلومات المالية وإدارة مخاطر الاستثمار بجامعة إدلب، ويوجد علاقة ارتباط طردية موجبة ضعيفة بنسبة 28% بين كفاءة نظم المعلومات المالية وإدارة مخاطر الاستثمار بمديرية صحة إدلب.

12-1-8- يوجد علاقة ارتباط طردية موجبة ضعيفة بنسبة 17% بين كفاءة نظم المعلومات المالية وإدارة مخاطر رأس المال بجامعة إدلب، يوجد علاقة ارتباط طردية موجبة ضعيفة بنسبة 10% بين كفاءة نظم المعلومات المالية وإدارة مخاطر رأس المال بمديرية صحة إدلب.

12-2- توصيات البحث:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات، يعرض الباحث مجموعة من التوصيات، لكل من جامعة إدلب ومديرية صحة إدلب على النحو التالي:

12-2-1-1- مراعاة استقطاب وتعيين العاملين للمهام المالية التنفيذية الاعتيادية كأمناء للصناديق من شريحة الأعمار الفتية وتعيين الأعمار الأكثر تقدماً للمهام الوظيفية المالية التخطيطية.

12-2-2-2- مراعاة مستوى الشهادة العلمية بما يتناسب مع مهمة العمل الموكلة للعاملين بالقسم المالي، كتعيين أمناء للصناديق من حملة شهادة المعهد وتعيين المحاسبين والعاملين بالإدارة المالية في التخطيط والحسابات من حملة الإجازة الجامعية.

12-2-3-2- ضرورة اهتمام جامعة إدلب في استقطاب وتعيين العاملين المختصين بالعمل المالي والمحاسبي وإدارة التخطيط المالي.

12-2-4-2- ضرورة استقطاب والمحافظة على الكوادر المتخصصة أصحاب الخبرات.

12-2-5-2- ضرورة إجراء تقييم للعاملين بشكل دوري وفق متطلبات العمل وقدرات العاملين والحاجة المطلوبة لمواكبة التطور المستمر، مع ضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق التدريب والتأهيل، كي تمكن تلك الكوادر من مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية وتنتج ما يطلب منها لتعزيز الاستثمار.

12-2-6-2- ضرورة الاهتمام بنوعية الموارد البشرية، وزيادة الوضوح والشفافية باللوائح التنظيمية لتحديد العلاقة بين الأقسام وتدقق المعلومات على نحو منسجم ومنسق داخل الهيكل التنظيمي.

12-2-7-2- تطوير نظم المعلومات المالية واستقطاب وتدريب العاملين القادرين على التعامل مع النظم الحديثة مع تطوير هياكل العمل الإدارية، مما يساهم في دعم إدارة مخاطر الاستثمار وحماية رأس المال وتحقيق استدامة بالعمل.

13- المراجع

- 1- آل شبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009م.
- 2- دباغية، محمد، والسعدي، إبراهيم، "أثر العوامل البيئية على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات - دراسة تحليلية في شركات التأمين الاردنية"، دراسة: في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (90)، جامعة المستنصرية، العراق، 2011م.
- 3- الذنبيات، علي عبد القادر، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، دار مطابع الأرز، 2010م.
- 4- الراوي، خالد وهيب، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.
- 5- ستينبارت، بول، ومارشال، رومني، نظم المعلومات المحاسبية، دار المريخ، الطبعة الأولى، 2009م.
- 6- الشيخ، فهمي مصطفى، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008م.
- 7- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 2009م.
- 8- عبد الرزاق، محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م.
- 9- عليان، ربحي مصطفى، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، عمان، 2010م.
- 10- مرسي، نبيل محمد، التقنيات الحديثة للمعلومات، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2005م.
- 11- المصري، أحمد، الإدارة الحديثة للاتصالات- المعلومات- القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008م.

- 12- مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2009م.
- 13- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، أبو غزالة للترجمة والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.
- 14- مفلح، محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.
- 15- ملكاوي، نازم محمود، وحمادنة، عبد الرؤوف، دور المعلومات المالية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية "دراسة في سوق عمان المالي"، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة العالمية، جامعة الإسرء، 2009م.
- 16- مناصرية، إسماعيل، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2004م.
- 17- هندريكسون، الدونس، نظرية المحاسبة، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد، السعودية، 1990م.

18-David Murphy, under standing the Risk, (The Theory and Practice of Financial Risk Management), Taylor and Francis Group, London, UK, (2008).

19-Kieso, E. Donald, Jerry J. Wwygandt and T, D. Warfield, Intermediate Accounting, 10 edition, New York: John Wiley & Sons, (2001).